



Distr.: General  
9 August 2023  
Arabic  
Original: English

## اتفاقية مكافحة التصحر



### لجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية

الدورة الحادية والعشرون

سمرقند، أوزبكستان، 13-17 تشرين الثاني/نوفمبر 2023

البند 4 من جدول الأعمال المؤقت

تنفيذ الغايات الطوعية لتحديد أثر تدهور الأراضي وما يتصل بها من جهود التنفيذ

### تنفيذ الغايات الطوعية لتحديد أثر تدهور الأراضي وما يتصل بها من جهود التنفيذ

#### تقرير تقدمه الآلية العالمية

موجز

شجعت المقررات 3/م-15 و 11/م-15 و 12/م-15 و 13/م-15 الأطراف التي لم تحدد بعد غايات طوعية لتحديد تدهور الأراضي على تحديد تلك الغايات، والأطراف التي حددت غايات بالفعل على النظر في استعراض تلك الغايات وفي تتقيحها بغية ضمان أن تكون الغايات الطوعية لتحديد تدهور الأراضي معيّنة ومحددة في الزمان ومتسقة من حيث السياسات ومحددة الكمية وواضحة في المكان ومراعية للمنظور الجنساني ومدمجة بشكل كاف في أطر التخطيط.

وطلب المقرّر 13/م-15 إلى الأمانة والآلية العالمية أن تدعم الأنشطة التي تنفّذ على المستوى القطري بغرض تحقيق الغايات الطوعية لتحديد تدهور الأراضي وتعزيز الشراكات لأجل التعجيل بوضع مجموعة لإعداد المشاريع متوازنة جغرافياً تتعلق بكل من الإدارة المستدامة للأراضي والقدرة على تحمل الجفاف والتغلب عليه.

وبموجب المقرر 14/م-15، قررت الأطراف إدراج تنفيذ الغايات الطوعية لتحديد تدهور الأراضي وجهود التنفيذ ذات الصلة في جدول أعمال الدورة الحادية والعشرين من دورات لجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية (الدورة 21) لكي تستعرضها الأطراف وتناقشها.

وتلبية لهذه الطلبات، تعرض هذه الوثيقة مستجدات عملية تحديد غايات تحديد تدهور الأراضي وما أحرّر من تقدم في دعم البلدان الأطراف في بلورة البرامج والمشروعات، بما فيها تلك المتعلقة بالتمويل الابتكاري وإخاضة القطاع الخاص اللذين يدعمان جهود التنفيذ. وأخيراً، يقدم التقرير استنتاجات وتوصيات لكي تنظر فيها الأطراف في الدورة 21 من دورات لجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية.



## المحتويات

الصفحة	الفقرات	
3	9-1	..... مقدمة: معلومات أساسية عن تحديد غايات تحييد تدهور الأراضي وتنفيذها
3	4-1	..... ألف - أهداف التنمية المستدامة وتحييد تدهور الأراضي في إطار الاتفاقية
4	8-5	..... باء - المقررات التي اعتمدها مؤتمر الأطراف في دورته الخامسة عشرة
5	36-9	..... ثانياً - تحييد تدهور الأراضي: من غايات إلى مشاريع وبرامج
5	15-9	..... ألف - تحديد غايات تحييد تدهور الأراضي
7	26-16	..... باء - دعم بلورة المشاريع والبرامج التحويلية
9	35-27	..... جيم - المبادرات الرائدة
13	36	..... دال - مبادرة غايات السلام
14	51-37	..... ثالثاً - التمويل المبتكر والقطاع الخاص
15	42-40	..... ألف - أدوات التمويل: الديون/السندات/الأرصدة من الكربون
15	45-43	..... باء - نقل التكنولوجيا
16	49-46	..... جيم - التعاون مع صندوق تحييد تدهور الأراضي
17	51-50	..... دال - التمويل المبتكر للجفاف
17	53-52	..... رابعاً - استراتيجية تعبئة الموارد
18	54	..... خامساً - الاستنتاجات
19	55	..... سادساً - التوصيات

## Annexes

	Page
I. List of countries participating in the Land Degradation Neutrality Target Setting Programme as of June 2023.....	21
II. List of countries benefiting from Global Mechanism support for the development of transformative projects and programmes as of 15 June 2023 .....	24

## أولاً- مقدمة: معلومات أساسية عن تحديد غايات تحييد تدهور الأراضي وتنفيذها

### ألف- أهداف التنمية المستدامة وتحييد تدهور الأراضي في إطار الاتفاقية

1- في أيلول/سبتمبر 2015، وافق المجتمع العالمي على خطة التنمية المستدامة لعام 2030، التي تتألف من 17 هدفاً للتنمية المستدامة و169 غاية. ويحث الهدف 15 البلدان على "حماية واستعادة وتعزيز الاستخدام المستدام للنظم الإيكولوجية الأرضية، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي". أما الغاية 3 ضمن الهدف 15 من أهداف التنمية المستدامة فهي "مكافحة التصحر، وإصلاح الأراضي والتربة المتدهورة، بما في ذلك الأراضي المتضررة من التصحر والجفاف والفيضانات، والسعي إلى تحقيق عالم خال من تدهور الأراضي".

2- وفي الدورة 12 من دورات مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر (م. أ. 12)، التي عُقدت في تشرين الأول/أكتوبر 2015، أيدت الأطراف الغاية 3 من الهدف 15 من أهداف التنمية المستدامة، التي تتضمن مفهوم تحييد تدهور الأراضي باعتباره وسيلة دفع قوية باتجاه تنفيذ الاتفاقية (المقرر 3/م أ-12).

3- وفي أيلول/سبتمبر 2017، سلط مؤتمر الأطراف، في دورته 13، الضوء على ما لعمليات تحديد غايات تحييد تدهور الأراضي وتنفيذها من أهمية بالنسبة لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر من خلال:

(أ) دعوة الأطراف إلى صياغة غايات طوعية لتنفيذ تحييد تدهور الأراضي كل حسب ظروفها الوطنية الخاصة وأولوياتها، هي، الإنمائية (المقرر 2/م أ-13) وإلى الحرص على وجود رابط مباشر بين غايات تحييد تدهور الأراضي والأنشطة الرامية إلى تحقيق هذه الغايات من جهة وبين جداول أعمالها الوطنية لأهداف التنمية المستدامة من جهة أخرى، وعلى إنشاء تأثير وأوجه تآزر بينها وبين جدول أعمال المناخ وجدول أعمال التنوع البيولوجي الخاصين بها (المقرر 3/م أ-13)؛

(ب) تشجيع الأطراف على وضع مشاريع وبرامج تحويلية بغرض تنفيذ الغايات الطوعية لتحييد تدهور الأراضي والنهوض بتنفيذ الاتفاقية في محاولة للانتقال من المشاريع التجريبية ومن تكاثر المشاريع الصغيرة إلى زيادة حجم تلك المشاريع وزيادة أثرها (المقرر 14/م أ-13)؛

(ج) مطالبة الآلية العالمية، في حدود الولايات المنوطة بها ورهنأ بالموارد المتاحة لها، بمواصلة تطوير شراكات جديدة وتقوية الشراكات القائمة دعماً لتنفيذ الاتفاقية وتوخياً لتحقيق تحييد تدهور الأراضي، من قبيل التعاون مع مبادرة غابات السلام.

(د) إقرار الإطار المفاهيمي العلمي لتحييد تدهور الأراضي الذي يرد بصيغة موجزة في الوثيقة ICCD/COP(13)/CST/2 والذي وضعته هيئة التفاعل بين العلوم والسياسات؛ ويدعو الأطراف التي تسعى إلى تحييد تدهور الأراضي إلى وضع هذه الإرشادات في اعتبارها، مع مراعاة الظروف الوطنية<sup>(1)</sup> (المقرر 18/م أ-13).

(1) <https://www.unccd.int/publications/scientific-conceptual-framework-land-degradation-neutrality-report-science-policy>

4- وفي أيلول/سبتمبر 2019، قدم مؤتمر الأطراف، في دورته الرابعة عشرة، إرشادات إضافية بشأن أهمية تحديد تدهور الأراضي بالنسبة لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر بإصدار مقررات مختلفة، من جملتها:

- (أ) دعوة الأطراف التي التزمت بالغايات الطوعية لتحديد تدهور الأراضي إلى تنفيذ تدابير لتسريع تحقيقها عن طريق زيادة التنسيق والتعاون على الصعيد الوطني استناداً إلى أمور من جملتها التخطيط المتكامل لاستخدام الأراضي، لأجل توجيه التنفيذ (المقرر 3/م أ-14)؛
- (ب) إقرار الأطراف بأن عملية تحديد غايات تحديد تدهور الأراضي هي فرصة سانحة للبلدان لكي تعزز أوجه التآزر بين اتفاقيات ريو وغيرها من الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، ولكي تعزز اتساق السياسات عبر قطاعات متعددة، ولا سيما باعتبارها مسرّعاً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة على الصعيد الوطني (المقرر 12/م أ-14)؛ و
- (ج) تشجيع الأطراف على تنفيذ برامج بعينها بهدف بناء القدرات في مواضيع النهج التحويلية والمراعية للاعتبارات الجنسانية، ولا سيما فيما يتعلق بتحديد تدهور الأراضي لكن دون الاقتصار عليه (المقرر 2/م أ-14).

## باء - المقررات التي اعتمدها مؤتمر الأطراف في دورته الخامسة عشرة

5- قدم مؤتمر الأطراف في أيار/مايو 2022، في دورته الخامسة عشرة، إرشادات مفيدة بشأن أهمية عملية تحديد تدهور الأراضي بالنسبة لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، آخذاً ما سبق بعين الاعتبار، فأصدر مقررات شتى<sup>(2)</sup>.

6- وفيما يتعلق بتحديد غايات تحديد تدهور الأراضي، قُدمت إرشادات إضافية عن طريق:

- (أ) تشجيع الأطراف التي لم تحدد بعد غايات طوعية لتحديد تدهور الأراضي على أن تفعل ذلك، حسب الاقتضاء، وتشجيع الأطراف التي حددت غايات بالفعل على النظر في استعراض تلك الغايات وتنقيحها، وعلى ضمان أن تكون غايات تحديد تدهور الأراضي محددة وذات سقف زمني ومتسقة مع السياسات وبكمية معينة ومحددة المكان ومراعية للمنظور الجنساني ومدمجة على نحو ملائم في أطر التخطيط (المقرر 3/م أ-15، الفقرة 1؛ المقرر 12/م أ-15، الفقرة 1؛ والمقرر 13/م أ-15، الفقرة 1)؛
- (ب) دعوة الأطراف إلى استكشاف أوجه التكامل بين غايات تحديد تدهور الأراضي والمساهمات المحددة وطنياً والاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية المتعلقة بالتنوع البيولوجي، فضلاً عن الغايات الوطنية في إطار سندي، وما يتصل بها من تخطيط وبرمجة وتقديم تقارير ورصد (المقرر 8/م أ-15، الفقرة 2)؛
- (ج) الطلب إلى الأمانة والآلية العالمية أن تواصل تعزيز أوجه التآزر وتبادل المعارف فيما بين الأطراف بشأن الجهود المبذولة لأجل تحديد الغايات (المقرر 3/م أ-15، الفقرة 5 هـ)؛
- (د) الطلب أيضاً إلى الأمانة والآلية العالمية أن تدعم الأطراف في استعراض وتنقيح غاياتها الطوعية لتحديد تدهور الأراضي وفي تحديد موقعها ومداهما من أجل ضمان أن تكون قابلة للقياس الكمي وواضحة المكان ومحددة زمنياً، بما يتماشى مع مستويات الطموح الوطني (المقرر 11/م أ-15، الفقرة 5 أ والمقرر 12/م أ-15، الفقرة 1)؛ وأن تدعم عملية وضع و/أو تنقيح الغايات الطوعية لتحديد تدهور

(2) [https://www.unccd.int/sites/default/files/2022-10/ICCD\\_COP%2815%29\\_23\\_Add.1-2208672E.pdf](https://www.unccd.int/sites/default/files/2022-10/ICCD_COP%2815%29_23_Add.1-2208672E.pdf)

الأراضي، ومواءمتها مع العمليات الأخرى في إطار الاتفاقية والعمليات المرتبطة بها، وإدماج هذه الغايات في الأطر (دون) الوطنية للتخطيط المتكامل لاستخدام الأراضي في البلدان الأطراف التي قد ترغب في المشاركة في هذه العملية (المقرر 13/م أ-15، الفقرة 6 ج).

7- وفيما يتعلق بدعم جهود تنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر، طُلب إلى الآلية العالمية وإلى الأمانة، كلٌّ في إطار ولايته ورهنًا بتوافر الموارد المالية، وبالتعاون مع الشركاء الماليين والتقنيين المعنيين، أن تقوم كل منهما بما يلي:

(أ) زيادة قدرة البلدان الأطراف على التنسيق بشكل أفضل فيما بين القطاعات مع القطاعات والسياسات والخطط ذات الصلة، كتلك المتعلقة بالتمويل والتخطيط، ضمن أمور أخرى (المقرر 13/م أ-15، الفقرة 6 هـ)؛

(ب) توطيد الشراكات لأجل التعجيل بوضع مجموعة مشاريع متوازنة جغرافياً وتيسير برامج الاستثمار المتكاملة في المناظر الطبيعية والمراعية للمنظور الجنساني والواسعة النطاق والمبادرات الرائدة التي تدعم العمل على إدارة الأراضي إدارة مستدامة والقدرة على تحمّل الجفاف والتغلب عليه (المقرر 13/م أ-15، الفقرة 6 و)؛ و

(ج) مواصلة دعم البلدان في تشجيع إحداث تحول في النموذج الفكري المتبع في إدارة الجفاف وإقامة شراكات محددة بهدف تعبئة الدعم التقني والمالي للبرامج والمشاريع التحويلية بشأن الجفاف (المقرر 13/م أ-15، الفقرة 6 ز).

8- وأحيطَ علماً في المقرر 9/م أ-15، مع التقدير، بدعم مرفق البيئة العالمية لمبادرة الجدار الأخضر العظيم للصحراء الكبرى والساحل، وطُلب استمرار مشاركة مرفق البيئة العالمية في المبادرات الرائدة، بما فيها دعم مبادرة الجدار الأخضر العظيم للجنوب الأفريقي (المقرر 9/م أ-15، الفقرة 7).

## ثانياً - تحييد تدهور الأراضي: من غايات إلى مشاريع وبرامج

### ألف - تحديد غايات تحييد تدهور الأراضي

9- عملاً بتوجيهات البلدان الأطراف في مؤتمر الأطراف 15، واصلت الآلية العالمية وأمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، بالتعاون مع الشركاء المعنيين، دعم الغايات الطوعية من تحييد تدهور الأراضي في تلك البلدان الأطراف التي لا تزال منخرطة في هذه العملية، وكذلك في بلدان أخرى طلبت الدعم، وبذلك بلغ مجموع عدد البلدان المشاركة في عملية تحديد الغايات 130 بلداً اعتباراً من حزيران/يونيه 2023 (انظر المرفق الأول).

10- وحدد ما مجموعه 109 بلدان من بين هذه البلدان المشاركة، اعتباراً من 15 حزيران/يونيه 2023، غاياتهم الطوعية لتحديد تدهور الأراضي والتدابير المرتبطة بها وأقروا صحتها تقنياً، بينما أصدر 107 بلدان تقارير وطنية نهائية عن تحييد تدهور الأراضي. ومن بين هذه التقارير النهائية، هناك مائة تقرير وتقريران متاحين على الموقع الشبكي لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. وقد اعتمد 73 بلداً في المجموع غاياته لتحديد تدهور الأراضي رسمياً وقدم كل منها مذكرة رفيعة المستوى بشأن تحييد تدهور الأراضي موقّعة على أعلى مستوى من قبل وزير أو هيئة مشتركة بين الوزارات أو مجلس الوزراء أو رئيس الدولة، و64 من تلك المذكرات متاحة للعموم في مركز المعارف التابع لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر.

11- واستناداً إلى العناصر التي سبق إدراجها في الوثيقة ICCD/CRIC(20)/5، ومع مراعاة الولاية التي أنيطت بالبلدان الأطراف في مؤتمر الأطراف 15، أطلقت الآلية العالمية وأمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، بالتعاون مع الشركاء المعنيين<sup>(3)</sup>، رسمياً الإصدار الثاني من برنامج تحديد غايات تحديد تدهور الأراضي (LDN TSP 2.0) في 12 أيار/مايو 2023 من خلال "دعوة إلى تقديم طلبات الدعم لأجل مساعدة البلدان في تعزيز غايات تحديد تدهور الأراضي والتخطيط المتكامل لاستخدام الأراضي"<sup>(4)</sup>، التي تضمنت المذكرة المفاهيمية المتعلقة ببرنامج تحديد غايات تحديد تدهور الأراضي (LDN TSP 2.0)، وهي وثيقة تشرح بالتفصيل الكيفية التي يمكن للبلدان الأطراف أن تشارك بها في الدعوة ومعايير الاختيار وقد صدرت بجميع اللغات الرسمية للأمم المتحدة. وقبل الإطلاق، نظمت الآلية العالمية أربع جلسات إعلامية عبر الإنترنت: لموظفي اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر (عُقدت في 12 كانون الأول/ديسمبر 2022)، ولموظفي اتفاقية التنوع البيولوجي واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (عُقدت في 22 شباط/فبراير 2023)، وللشركاء التقنيين المعنيين (عُقدت في 24 نيسان/أبريل 2023)، ولمراكز التنسيق الوطنية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر وللمراسلين المتخصصين في العلم والتكنولوجيا (عُقدت في 19 أيار/مايو 2023).

12- واستجاب ما مجموعه 31 بلداً طرفاً للنداء حسب التوزيع (دون) الإقليمي التالي:

- عشر طلبات وردت من أفريقيا (وسط أفريقيا: 1؛ شرق أفريقيا: 2؛ جنوب أفريقيا: 4؛ غرب أفريقيا: 3)؛
- سبع طلبات وردت من آسيا (آسيا الوسطى: 1؛ جنوب آسيا: 3؛ غرب آسيا: 3)؛
- تسع طلبات وردت من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (الأنديز: 4؛ الكاريبي: 3؛ أمريكا الوسطى: 1؛ المخروط الجنوبي: 1)؛
- طلب واحد ورد من شمال البحر الأبيض المتوسط؛
- أربع طلبات وردت من أوروبا الوسطى والشرقية.

13- وقُيم جميع الطلبات وفقاً لمعايير الاختيار المحددة في الدعوة واختيرت الطلبات الحاصلة على أفضل العلامات، مع مراعاة التوازن في تمثيل البلدان على المستويات (دون) الإقليمية. وتلبية لطلب البلدان الأطراف، بذلت اتفاقية مكافحة التصحر جهداً لأجل تعبئة الموارد من مصادر تمويل إضافية خارجة عن الميزانية كي تتمكن من دعم أكثر من البلدان البالغ عددها 15 التي كانت متوقعة في البداية.

14- وبناء على ما سبق، اختيرت البلدان الثمانية عشر التالية<sup>(5)</sup> للمشاركة في الإصدار الثاني من برنامج تحديد غايات تحديد تدهور الأراضي (LDN TSP 2.0) ومشروع النشاط التمكيني لمرفق البيئة العالمية ذي الصلة<sup>(6)</sup>، "دمج تحديد تدهور الأراضي في أطر تخطيط استخدام الأراضي لأجل تعزيز

(3) مبادرة تشانغون التي طرحتها جمهورية كوريا ومرفق البيئة العالمية والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة ومنظمة الشؤون العالمية الكندية والوزارة الاتحادية الألمانية للتعاون الاقتصادي والتنمية.

(4) <https://www.unccd.int/news-stories/notifications/call-requests-support-assist-countries-strengthening-ldn-targets>

(5) انظر الإخطار على هذا الرابط: <https://www.unccd.int/news-stories/notifications/18-countries-selected-support-strengthen-ldn-targets-and-integrated-land>

(6) تمت الموافقة على مشروع GEFID10909 في 7 حزيران/يونيه 2022. ومن المتوقع أن تبدأ الآلية العالمية أنشطة تنفيذ المشروع خلال الربعين الثالث والرابع من عام 2023 بعد الانتهاء من إضفاء اللمسات الأخيرة على اتفاق تنفيذ المشروع مع الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة، وبالتعاون مع منظمة الحفظ الدولية ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة والوكالة الألمانية للتعاون الدولي.

البيئات التمكينية الوطنية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر": الأرجنتين وبنين وجمهورية أفريقيا الوسطى وجورجيا والأردن وكينيا وقيرغيزستان وملايو وناميبيا ونيجيريا وباكستان وبنما وبيرو وجمهورية مولدوفا وجنوب أفريقيا وسري لانكا وسانت لوسيا وتركيا.

15- ومن أجل توفير الإرشاد التقني للبلدان المشاركة في الإصدار الثاني من برنامج تحديد غايات تحديد تدهور الأراضي (LDN TSP 2.0)، يجري حالياً إعداد دليل تقني تكميلي بغرض تعزيز غايات والتزامات استصلاح الأراضي، ومن المتوقع أن تنشره لجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية قبل انعقاد دورتها الحادية والعشرين (الدورة 21 من دورات لجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية). وبالإضافة إلى ذلك، تنظم الآلية العالمية وأمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، بالتعاون مع الشركاء التقنيين والمؤسسين المعنيين من البلدان الأطراف المشاركة، حلقة عمل لبناء القدرات تستغرق ثلاثة أيام كان من المقرر مبدئياً عقدها مباشرة عقب انعقاد الدورة الحادية والعشرين من دورات لجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية. ومن المتوقع أن يبدأ كل بلد من البلدان الأطراف المعنية عملياته الوطنية المتعلقة بالإصدار 2.0 من برنامج تحديد غايات تحديد تدهور الأراضي مباشرة بعد الدورة الحادية والعشرين من دورات لجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية بهدف عرض النتائج في دورة مؤتمر الأطراف 16. وتجري مع الشركاء الماليين والتقنيين المهتمين مناقشة الخيارات المتعلقة بإمكانية زيادة عدد البلدان الخائضة في هذه العملية وطرائق الدعم الممكنة.

## باء - دعم بلورة المشاريع والبرامج التحويلية

16- رحب مؤتمر الأطراف 15 أيضاً بالجهود التي تبذلها الأطراف في سبيل تعزيز التعاون بين القطاعات على المستويات دون الوطنية والوطنية والإقليمية لأجل ضمان إعطاء الأولوية، في خطط التنمية الوطنية وفي غيرها من الخطط القطاعية ذات الصلة، لآثار/تأثيرات التصحر/تدهور الأراضي والجفاف.

17- وتركز الآلية العالمية على تطوير قدرة البلدان الأطراف على تحسين التنسيق فيما بين القطاعات مع القطاعات والسياسات والخطط ذات الصلة، كذلك المتعلقة بالتنوع البيولوجي وتغير المناخ والزراعة والطاقة والمياه وتطوير الهياكل الأساسية وإدارة مخاطر الكوارث، في جملة أمور أخرى، حيث تتوفر في كثير من الأحيان مجمعات تمويل مشتركة أكبر.

18- وكخطوة ضرورية للدفع بعجلة التنفيذ فُدماً، عملت الآلية العالمية على تقوية التنسيق الوطني الداخلي بين مراكز التنسيق التابعة لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر ومراكز التنسيق الوطنية المسؤولة عن إقرار المشاريع، مثل المسؤولين عن المالية والتخطيط، ومراكز التنسيق التنفيذية التابعة لمرفق البيئة العالمية، والسلطات الوطنية المعنية التابعة للصندوق الأخضر للمناخ، فضلاً عن مراكز التنسيق المعنية بالتمويل الثنائي. وستظل هناك حاجة إلى مزيد من العمل في هذا المجال، الذي لا يزال يشكل أحد أكبر المآزق بالنسبة للعديد من البلدان.

19- وقررت الأطراف أيضاً أنه، من أجل تعزيز التنفيذ، ينبغي بذل جهود متضافرة لتقوية الشراكات بغية الإسراع في وضع مجموعة متوازنة جغرافياً لإعداد المشاريع. وتتناول اتفاقية مكافحة التصحر هذه المسألة من خلال نموذج شراكة لأجل تيسير برامج الاستثمار في المناظر الطبيعية المتكاملة والمراعية للمنظور الجنساني والواسعة النطاق وكذلك المبادرات الرائدة التي تدعم العمل على إدارة الأراضي إدارة مستدامة والقدرة على تحمل الجفاف والتغلب عليه.

20- وعقب إطلاق شراكة من أجل إعداد المشاريع (بتمويل من الوزارة الاتحادية الألمانية للتعاون الاقتصادي والتنمية)، عملت الآلية العالمية مع مجموعة من الشركاء التقنيين المعنيين على دعم إعداد

وتتمويل المشاريع التي تعالج التصحر وتدهور الأراضي والجفاف وحيازة الأراضي وإدارة الأراضي وغير ذلك من المسائل المتعلقة بالأراضي، مع التركيز على تشجيع الاستجابة من المنظور الجنساني وعلى مساعدة أشد فئات السكان ضعفاً. وجميع المساهمات الطوعية التي تركز على إعداد المشاريع يقدم حالياً بواسطة هذا النموذج من نماذج الشراكة.

21- وانصب التركيز بالأساس على تدعيم الشراكات القائمة مع وكالات التمويل والمؤسسات ذات التكلفة التقني أو السياسي وعلى إضفاء الطابع الرسمي على شراكات استراتيجية جديدة بهدف دعم إعداد مقترحات مشاريع عالية الجودة مع وكالات معتمدة وشركاء تقنيين ذوي خبرة كبيرة في إعداد المشاريع.

22- وبذلت جهود كبيرة لأجل إضفاء الطابع الرسمي على الشراكات و/أو لأجل توطيدها دعماً لإعداد المشاريع بواسطة ما يلي:

(أ) وكالات التمويل المتعددة الأطراف والثنائية، بما فيها الصندوق الأخضر للمناخ ومرفق البيئة العالمية وصندوق التكيف ومصرف التنمية الأفريقي والبنك الدولي ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية ووكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة والمفوضية الأوروبية ومصرف أفريقيا للاستيراد والتعمير. وشكل التوقيع على اتفاق المبادئ الائتمانية مع مصرف التنمية الأفريقي أحد أهم النجاحات؛

(ب) الشركاء الاستراتيجيون الذين يدعمون إعداد المشاريع، بمن فيهم منتدى الأمم المتحدة للغابات وأمانة الكومنولث والوكالة الدولية للطاقة المتجددة والشراكة العالمية للمياه؛

(ج) شراكات استراتيجية بشأن مشاريع محددة مع وكالات معتمدة لدى وكالات التمويل ومطوري المشاريع: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والصندوق العالمي للطبيعة ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ومنظمة حفظ الطبيعة ومجتمع تكنولوجيا الصحراء (DeserTech) وبرنامج الأغذية العالمي، وشراكات مع مؤسسات أسندت إليها ولايات: منظمة التعاون الحرجي الآسيوي والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا التابعة لوكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية في شرق أفريقيا وجماعة المحيط الهادئ ومبادرة الشراكة من أجل الإدارة المستدامة للأراضي.

23- ونُظمت مناسبات بالغة الأهمية بهدف تقوية التعاون بين القطاعات وزيادة القدرة على إعداد مشاريع تلبي متطلبات مصادر التمويل، بما في ذلك حلقات عمل لفائدة مراكز التنسيق الوطنية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر وغيرها من مراكز التنسيق القطاعية الأخرى، مثل التمويل والتخطيط، ولفائدة المنسقين التنفيذيين لدى مرفق البيئة العالمية والصندوق الأخضر للمناخ والسلطات المعنية على الصعيد الوطني في بلدان غرب أفريقيا في أيار/مايو 2022 وفي بلدان الجنوب الأفريقي في آب/أغسطس 2022، وبلدان شرق أفريقيا في حزيران/يونيه 2023.

24- وتعمل الآلية العالمية أيضاً على زيادة التفاوض مع وزارات المالية من خلال المساهمة في الاستثمارات في المشاريع والبرامج التي تتناول التصحر/تدهور الأراضي والجفاف وتحقيق تحييد تدهور الأراضي في أهم الاجتماعات، مثل اجتماعات الربيع التي يعقدها البنك الدولي، ومن خلال الترويج لها والترافع دفاعاً عنها.

25- وطلب 74 بلداً في المجموع الدعم لأجل وضع مذكرات مفاهيمية وطنية و/أو إقليمية، أي ما يعادل 65 مذكرة مفاهيمية في المجموع منذ عام 2018. واعتباراً من حزيران/يونيه 2023، تتألف مجموعة المشاريع مما يلي:



- (أ) تسعة وخمسون مشروعاً وطنياً يهّم 55 بلداً (وُضعت 23 مذكرة مفاهيمية للمشاريع الوطنية، وهناك عشرة مشاريع مذكرات قيد الإعداد، و26 مشروع مذكرة لم يوضع بعد)؛
- (ب) ستة مشاريع إقليمية أو متعددة الأقطار تهّم 41 بلداً (وُضعت ثلاث مذكرات مفاهيمية إقليمية، وهناك مشروعاً مذكرتين مفاهيميتين قيد الإعداد، ومشروع مذكرة واحدة لم يوضع بعد)؛
- (ج) 14 مذكرة هو المجموع التراكمي من المذكرات المفاهيمية التي تمت الموافقة عليها وتم اختيارها لتمويلها. وتتألف هذه من اثنتي عشرة مذكرة مفاهيمية وطنية ومن مذكرتين مفاهيميتين إقليميتين تهّم 24 بلداً في المجموع. ومن ضمن ذلك ثلاثة مشاريع قيد التنفيذ الآن؛
- (د) ومن أهم المعايير الخاصة بقائمة مراجعة ميزات المشاريع والبرامج التحويلية المتعلقة بتحديد تدهور الأراضي، مدى مراعاة المنظور الجنساني، فضلاً عن كونه من أهم الشروط بالنسبة لمعظم مصادر التمويل التي تستهدفها البلدان. وقد أولي اهتمام خاص لتعميم مراعاة المنظور الجنساني في المذكرات والمقترحات المفاهيمية المتعلقة بالمشاريع عن طريق تخصيص موظف معني بالمشروع الجنساني تدعمه الحكومة الكندية. وعلاوة على ذلك، استناد 12 مشروعاً وبرنامجاً تحويلياً (مشروعان إقليميان وعشرة مشاريع وطنية) من دعم إضافي لأجل إعداد دراسات خاصة بنوع الجنس مثل تحليل الفجوة الجنسانية وخطط العمل الجنسانية.
- (هـ) باتّباع نهج قائم على الأراضي، يكون لدى معظم مقترحات المشاريع القدرة على توليد منافع متعددة لأجل معالجة القضايا المتعلقة بالجفاف (ست مقترحات، في بوليفيا والجمهورية الدومينيكية ومدغشقر، مثلاً)، وفقدان التنوع البيولوجي (20 مقترحاً، في بوليفيا وكولومبيا وغانا وغينيا ونيكاراغوا وبيرو، مثلاً)، والتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره (31 مقترحاً، في كولومبيا وإسواتيني وغانا وملاوي وبيرو، مثلاً) ومقترحات تساهم في إتاحة فرص عمل خضراء (22 مشروعاً، في نيكاراغوا ونيجيريا وملاوي وتونس، مثلاً). وسيكون هذا النهج المتعددة منفعه دعامة عمليات اتفاقية مكافحة التصحر في المستقبل.
- 26- وعموماً، يجري إحراز تقدم مطرد في تحويل الخطط الوطنية إلى مشاريع يمكن الاستثمار فيها. بيد أن هناك حاجة إلى إظهار دعم متواصل لمراكز التنسيق الوطنية من أجل تقوية أو أصر التعاون مع قطاعات أخرى وزيادة القدرة على ترجمة الخطط والأهداف إلى مشاريع وبرامج تقبل المصارف تمويلها وتلائم التمويل المحلي أو الدولي إلى حد كبير، حتى من القطاع الخاص. وفي الوقت نفسه، لا تزال تستغرق مدداً طويلة عملية الحصول على التمويل من كبار الممولين الدوليين، أو تصميم وتعبئة تمويل الاستثمارات أو أدوات الاستثمار الجديدة. ولا يزال الافتقار إلى المشاريع الجاهزة للاستثمار يبطئ إمكانية الحصول على التمويل وتنفيذ الاتفاقية بشكل عام، وهو ما يلحق الضرر بالبلدان النامية الأطراف وبالشركاء الإنمائيين ومستثمري القطاع الخاص المحتملين على حد سواء.

## جيم - المبادرات الرائدة

- 27- تدرك الآلية العالمية أن وضع نهج برنامجية واسعة النطاق أو اتخاذ مبادرات رائدة، بالتعاون الوثيق مع ذوي المصلحة المعنيين، يمكنها من تقديم دعم أكثر مرونة وفعالية وكفاءة للأطراف في الاتفاقية.
- 28- شهدت مبادرة الجدار الأخضر العظيم للصحراء الكبرى والساحل مزيداً من التقدم. وبعد عامين من انعقاد مؤتمر القمة تحت عنوان "كوكب واحد"، تمت برمجة نسبة 80 في المائة من المبلغ الذي تم

التعهد به لبناء الجدار الأخضر العظيم، وقدره 19 مليار دولار بدولارات الولايات المتحدة الأمريكية، عبر إحدى عشرة دولة أفريقية تشكل جزءاً من المبادرة. ومن تفاصيل التقدم المحرز ما يلي:

(أ) في مجال الحوكمة والدفاع، ساعد معجّل الجدار الأخضر العظيم (الذي يتخذ من الآلية العالمية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر مقراً له) على نشوء تحالفات قوية وجامعة على المستوى الوطني تدعم الجدار الأخضر العظيم، وتتألف من الحكومات والجهات المانحة الدولية والقطاع الخاص والمجتمع المدني، لرسم سبل التنفيذ في البلدان مستقبلاً. وأنشئت تحالفات وطنية من أجل الجدار الأخضر العظيم في تسعة بلدان من أصل أحد عشر بلداً؛

(ب) في مجال الرصد والتقييم وتقديم التقارير، دعم مشروع معجّل الجدار الأخضر العظيم وضع إطار منسق لإدارة النتائج - وهو إطار متين لضمان الجودة ورصدها، انفق عليه وتشارك في تصميمه البلدان والشركاء الماليون والتقنيون. وتستخدم البلدان هذا الإطار لأغراض وضع التقارير وتطوير برامج متكاملة جديدة. وفضلاً عن ذلك، يجري حالياً تطوير منصة رقمية لتكون بمثابة منصة لإدارة المعارف لفائدة البلدان والشركاء؛

(ج) في مجال تعبئة الموارد، شجع المعجّل على إنشاء مجموعة من المشاريع المؤهلة والقابلة للتمويل المصرفي. وقد ساعد تتبّع التعهدات في تحديد ومطابقة التمويل لفائدة 150 مشروعاً، استفاد منها جميع البلدان المشاركة في مبادرة الجدار الأخضر العظيم، من السنغال إلى جيبوتي. وُضِرِف مبلغ 2,5 مليار دولار بدولارات الولايات المتحدة من التمويل الذي تُعْهَدُ به مع توقع أن يُصْرَف المبلغ المتبقي، وقدره 17,5 مليار دولار بدولارات الولايات المتحدة، بحلول نهاية عام 2025. وتجدر الإشارة إلى أنه لا يزال ينقص التمويل المتاح مبلغ 33 مليار دولار بدولارات الولايات المتحدة اللازم الذي تمس الحاجة إليه لتحقيق رؤية الجدار الأخضر العظيم المتمثلة في استعادة 100 مليون هكتار من الأراضي المتدهورة بحلول عام 2030 وعزل 250 مليون طن مكافئ من ثاني أكسيد الكربون وإنشاء عشرة ملايين وظيفة في منطقة تنسم بالبطالة والهجرة.

29- وستحتاج الأطراف المشاركة في الجدار الأخضر العظيم إلى دعم إضافي لأجل تطوير برامج تحويلية متكاملة ولأجل استدامة تحالفات وطنية قوية وتعبئة التمويل، حتى من القطاع الخاص.

30- وقد أُلْهِم العمل الذي أنجزه معجّل الجدار الأخضر العظيم منطقة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي وبلداناً أخرى من شمال أفريقيا وخليج غينيا (كوت ديفوار وغامبيا وغينيا وغانا وبنن وغيرها) والقرن الأفريقي (كينيا والصومال وغيرها) فأعربت عن رغبتها في الانضمام إلى مبادرة الجدار الأخضر العظيم.

31- وإذ استلهمت أمانة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي ومفوضية الاتحاد الأفريقي ما أنجزته مبادرة الجدار الأخضر العظيم في منطقة الساحل، فإنهما أعلنتا انطلاقة مبادرة الجدار الأخضر العظيم في منطقة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في عام 2016 بعد أن أقرها اجتماع وزراء البيئة والموارد الطبيعية في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في عام 2015. وبفضل جهود التعاون التي بذلتها الدول الأعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي وأمانة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي ومفوضية الاتحاد الأفريقي وشركاء آخرون، صيغ في عام 2018 مشروع استراتيجية إقليمية وخطة تنفيذ يتعلقان بمبادرة الجدار الأخضر العظيم في المنطقة. ووافق الاجتماع المشترك للوزراء المسؤولين عن البيئة والموارد الطبيعية والسياحة في بلدان الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي على هذه الاستراتيجية في عام 2019، في أروشا، تنزانيا. وتتيح مبادرة الجدار الأخضر العظيم للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي فرصة فريدة لجمع آليات الاستعادة الجارية والالتزامات الأخرى ذات الصلة معاً تحت مظلة واحدة.

32- يطلب المقرّر 13/م أ-15 إلى مرفق البيئة العالمية أن يدعم مبادرة الجدار الأخضر العظيم في الجنوب الأفريقي. وفي هذا السياق، دعمت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر حلقة عمل الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بشأن إشراك ذوي المصلحة وبناء قدراتهم في الفترة من 2 إلى 4 آب/أغسطس 2022 في بريتوريا، جنوب أفريقيا، في إطار شراكة مع أمانة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي ومفوضية الاتحاد الأفريقي لأفريقيا والوكالة الأمريكية للتنمية في أفريقيا - الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وأمانة الكومنولث. والتقى في حلقة العمل ممثلون حكوميون عن قطاعات البيئة والأراضي وتغير المناخ والتمويل، فضلاً عن شركاء تقنيين وإنمائيين، وتم الاتفاق على ست ركائز استثمارية وسبع قضايا شاملة وخارطة طريق سياسية لتعبئة الموارد؛

33- تتماشى ركائز الاستثمار بشكل جيد مع خطة التنمية الاستراتيجية الإرشادية الإقليمية للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي للفترة 2020-2030، ومع برنامج العمل دون الإقليمي للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي لمكافحة التصحر (2015-2025) وكذلك مع عدة تعهدات إقليمية بناء على قرارات جماعية بإنهاء حالات الطوارئ الناجمة عن الجفاف، ولا سيما إعلان ويندهوك (2016) وغيره من صكوك التعاون والمبادرات والبرامج الإقليمية للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بشأن التنوع البيولوجي وتغير المناخ والزراعة والطاقة المتجددة والمياه العابرة للحدود ومناطق الحفظ العابرة للحدود ونوع الجنس، من بين أمور أخرى.

34- استجابة لقرار مؤتمر الأطراف تقديم الدعم، شرعت الآلية العالمية ومصرف التنمية الأفريقي في وضع مشروع متوسط الحجم لمرفق البيئة العالمية بغرض دعم الاستمرار في بلورة مبادرة الجدار الأخضر العظيم للجنوب الأفريقي وفي تنسيقها. وسيستجيب تصميم مقترح المشروع المتوسط الحجم لأهم الأولويات والتوصيات المتفق عليها، ومن جملتها إجراء تحليل اقتصادي واجتماعي لتحديد الخسائر الاقتصادية وكلفة التفاعل عن العمل وفوائد تنفيذ مبادرة الجدار الأخضر العظيم في بلدان الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي؛ ووضع خطة استثمار إقليمية ومجموعة من المشاريع، وتحديد طرائق التشغيل وإطار للتنسيق يستند إلى الهياكل القائمة لدى الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، من جملة مجالات أخرى.

35- ومن جملة المشاريع والبرامج التي تدعمها الآلية العالمية بواسطة الشراكة من أجل إعداد المشاريع، والتي تسهم في تنفيذ مبادرة الجدار الأخضر العظيم في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، برنامج التنمية المتكاملة والتكيف مع تغير المناخ (برنامج زامبيزي المنطقة الأولى) الذي يموله مصرف التنمية الأفريقي (تمت الموافقة عليه)، وبرنامج زامبيزي الذي يموله صندوق الاستثمار المناخي (تمويل خطة الاستثمار المعتمدة)، ومشروع المساواة بين الجنسين والجفاف الذي يموله مصرف التنمية الأفريقي (تمت الموافقة عليه مسبقاً).

36- وضمم بغرض التكرار، على أرفع مستوى على الصعيد الوطني، مبادرة وبرنامج ميراث أبيدجان في كوت ديفوار، الذي أعلن عنه في مؤتمر الأطراف 15. وإذ يهدف إلى جمع أكثر من مليار ونصف مليار دولار بدولارات الولايات المتحدة (حوالي 900 مليار فرنك بفرنكات الجماعة المالية الأفريقية)، فإنه يمثل نهجاً شاملاً ومبتكراً لإدارة الأراضي على مدى خمس سنوات، ويتمحور حول الاستشراف والقدرة الإنتاجية للأراضي والتربة.

37- الهدف من برنامج ميراث أبيدجان هو ضمان أن تكتسب سلاسل قيمة السلع الأساسية القدرة على عدم التأثر بالمستقبل والقدرة على التحمل والتغلب وضمان أن تكون شاملة، ومن ثم تشجيع إحداث تحول جذري في أساليب الإنتاج والاستهلاك. وسيحد البرنامج من تدهور الموارد من أراضي وغابات بغية ضمان قدرات إنتاجية أكثر استدامة في سلاسل القيمة الموجودة، مع تحديد وتطوير وتنفيذ سلاسل قيمة بديلة قادرة على تحمل أثر تغير المناخ وعلى دعم انتقال تجديدي للنظم الإنتاجية.

38- يتم التركيز بشكل خاص على سلاسل القيمة ذات الفرص العالية قيمتها. وسينصب التركيز بالتوازي مع ذلك على المحاصيل المعيشية للسكان المحليين، وعلى تطوير قدرات المزارعين والمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة الحجم، فضلاً عن استخدام البحث العلمي.

39- في بداية عام 2023، عينت حكومة كوت ديفوار فريقاً كاملاً مقره في مكتب رئيس الوزراء لأجل تنفيذ البرنامج، بدعم من اليونيدو وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وشركاء آخرين تعهدوا بتقديم الدعم أثناء مؤتمر الأطراف 15.

40- واستناداً إلى التعاون الجاري مع مبادرة الشراكة بشأن الإدارة المستدامة للأراضي الأنف ذكرها على وضع برنامج متعدد البلدان للصندوق الأخضر للمناخ بهدف دعم تنفيذ تحييد تدهور الأراضي في الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة البحر الكاريبي، هناك تقدّم بالنسبة لاقتراح "مبادرة الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة البحر الكاريبي بشأن اتخاذ تحييد تدهور الأراضي وسيلة لتشجيع اتباع أسلوب تكي مناخياً في الإدارة المستدامة للأراضي، والقدرة على تحمل تغير المناخ والتغلب عليه والأمن الغذائي المستدام".

41- لتسريع وتيرة التقدم، بقيادة البلدان الأطراف المشاركة<sup>(7)</sup> البالغ عددها 12 بلداً وبناء على الولاية المسندة إلى مبادرة الشراكة بشأن الإدارة المستدامة للأراضي، وتبعاً لإرشادات أمانة الصندوق الأخضر للمناخ، تجري الآن مناقشة عملية صياغة الاقتراح مع الكيانات الإقليمية المعنية بالوصول المباشر لدى الصندوق الأخضر للمناخ (معهد البلدان الأمريكية للتعاون في مجال الزراعة وحكومة أنتيغوا وبربودا).

42- تجدر الإشارة إلى أن هذا الاقتراح يكمل ويبني على "المرحلة 1 من مشروع CSIDS-SOILCARE: وهي مبادرة إدارة التربة المتعددة الأقطار للدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة البحر الكاريبي من أجل الاستعادة المتكاملة للمناظر الطبيعية والنظم الغذائية المقاومة للمناخ" التي يمولها مرفق البيئة العالمية، وهي من تجهيز منظمة الأغذية والزراعة ومن تنفيذ مبادرة الشراكة بشأن الإدارة المستدامة للأراضي<sup>(8)</sup>.

43- وفي أمريكا الوسطى، تشاركت الآلية العالمية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر ولجنة أمريكا الوسطى المعنية بالبيئة والتنمية في عقد اجتماع وزاري رفيع المستوى واجتماع تقني للمتابعة مع ممثلين عن البلدان الأطراف في الممر الجاف في أمريكا الوسطى<sup>(9)</sup>. ويستند هذا التعاون إلى مذكرة تفاهم قائمة بين لجنة أمريكا الوسطى المعنية بالبيئة والتنمية واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر.

44- عُقدت حلقة عمل تقنية أولى لأجل وضع مقترح متعدد-البلدان في 29 حزيران/يونيه 2022. وعُقدت في 22 تشرين الثاني/نوفمبر 2022 حلقة عمل تقنية ثانية لمواصلة تحديد نطاق مبادرة الممر الجاف الجديدة هذه، مع مراعاة الأولويات القطرية والبناء على أنشطة التنفيذ الأخرى الجارية والمخطط لها على المستوى القطري في إطار اتفاقيات ريو، ولا سيما فيما يتعلق بالزراعة والجفاف والهجرة، أما عن الخطوات المقبلة فبمجرد الانتهاء من تصميم الاقتراح، ستستكشف لجنة أمريكا الوسطى المعنية بالبيئة والتنمية والآلية العالمية سبل التعاون مع الجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف المعنية.

(7) بربادوس وبليز وترينيداد وتوباغو وجامايكا ودومينيكا وسانت فنسنت وجزر غرينادين وسانت كيتس ونيفيس وسانت لوسيا وسورينام وغرينادا وغيانا وهايتي.

(8) <https://www.thegef.org/projects-operations/projects/10195>

(9) بليز وبنما والجمهورية الدومينيكية والسلفادور وغواتيمالا وكوستاريكا ونيكاراغوا وهندوراس.

- 45- وفي الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ، تتعاون الآلية العالمية مع جماعة جنوب المحيط الهادئ ومع وكالات شريكة أخرى في المنطقة على وضع برنامج إقليمي يراى به مكافحة تدهور الأراضي والجفاف.
- 46- في هذا السياق، نظمت الآلية العالمية حلقة عمل في الفترة من 29 تشرين الثاني/نوفمبر إلى 1 كانون الأول/ديسمبر 2022 الغاية منها إطلاع عدد من البلدان الآسيوية على مصادر التمويل المتاحة للمشاريع والبرامج ذات الصلة باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، والقيام بعصف ذهني لإيجاد أفكار المشاريع. وطرحت البلدان بعض أفكار مفاهيمية أولية لمشاريع.
- 47- متابعةً لحلقة العمل تلك، عُقدت حلقة عمل أخرى عقبها مباشرة مع قمة المحيط الهادئ التي نظمتها حكومة جمهورية كوريا في 30 أيار/مايو 2023. ونُظمت حلقة العمل في الفترة من 31 أيار/مايو إلى 2 حزيران/يونيه 2023 نوقشت فيها بمزيد من التفاصيل ركائز الاستثمار التي يُحتمل أن يستند إليها البرنامج الإقليمي. وستقر الأطراف نتائج حلقة العمل والإطار البرنامجي المقترح وسيُطلع عليها المستثمرون المحتملون عليها.
- 48- واستعداداً للسنة الدولية للمراعي والرعاة في عام 2026، تتعاون الآلية العالمية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر مع بعض أهم الشركاء على تصميم برنامج عالمي بشأن المراعي.
- 49- سيُحتفل بالسنة الدولية للصحارى بتنظيم أنشطة توعوية وإظهار تتمحور حول الإدارة المستدامة للمراعي والرعي، وتوجّه العناية إلى الفائدة منهما وإلى مساهمتهما في تحقيق التنمية المستدامة. وتغطي المراعي مساحة 79 509 421 كم<sup>2</sup> من مساحة العالم، أي أكثر من 54 في المائة من مساحة الأرض في العالم، وهي أكبر أنواع استخدام الأراضي في العالم. وتُعتبر نسبة 78 في المائة من المراعي العالمية (حوالي 62 000 000 كم<sup>2</sup>) أراض جافة، وتقع أساساً في خطوط العرض المدارية والمعتدلة، وتتنوع بين أنواع قاحلة جداً وأنواع شبه رطبة حسب مؤشر جفافها؛
- 50- لأغراض تقييم الحالة الراهنة، تعكف الأمانة على إعداد تقرير مواضيعي عن التوقعات العالمية للأراضي لكي يُسترشد به في مجالات التركيز الرئيسية للبرنامج العالمي؛
- 51- سُرع بالفعل في اقتراح مشروع بواسطة شراكة مع الصندوق العالمي للطبيعة والآلية العالمية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر ووزارة الزراعة في الولايات المتحدة. ومن المقرر عقد اجتماع للشركاء خلال النصف الثاني من عام 2023 بقصد عرض مجموعة البرامج والمشاريع بإيجاز.

## دال - مبادرة غابات السلام

- 52- تهدف مبادرة غابات السلام، التي أُطلقت أثناء انعقاد مؤتمر الأطراف 14، إلى المساهمة في تعزيز السلام والأمن بإدارة وإنماء الموارد الطبيعية مثل الأراضي والمياه والغابات في المناطق الهشة بيئياً والمتأثرة بالنزاع (بعد النزاع)، فتكون حلقة الوصل ما بين الهدف 15 (الحياة في البر) والهدف 16 (السلام والعدل والمؤسسات القوية). وتوفر مبادرة غابات السلام للأطراف والمجتمعات المعنية منصة للمشاركة في تصميم الحفاظ على مواردها الطبيعية وإدارتها المستدامة واستعادتها وإنمائها في المناطق العابرة للحدود باعتبارها حياة مشتركة/مشاعة من أجل تعزيز التنمية المستدامة والقدرة على تحمل تغير المناخ والتغلب عليه وبناء السلام.

- 53- طلبت الأطراف إلى الأمانة والآلية العالمية مواصلة التعاون مع الشركاء على وضع مبادرة غابات السلام. وخلال الفترة 2022-2023، تلقت أنشطة مبادرة غابات السلام دعماً مالياً من حكومة جمهورية كوريا.
- 54- أعد مشروع مبادئ توجيهية تشغيلية وُحِد نطاق نشاط مبادرة غابات السلام بالتعاون مع عدد من الأطراف المعنية وكيانات الأمم المتحدة ومنظمات أخرى. ونظمت الأمانة حلقة العمل الإقليمية الأولى في الفترة من 6 إلى 9 حزيران/يونيه 2023 في نيروبي، كينيا، بمشاركة بلدان شرق أفريقيا؛
- 55- تشاورت الأمانة مع طائفة من الحكومات أعربت عن استعدادها للمشاركة في مبادرة غابات السلام وفي بلورة مفاهيم وأفكار وخطط عمل ملموسة للتعاون والتآزر فيما بين ذوي المصلحة في ثلاث مناطق إقليمية.

### ثالثاً - التمويل المبتكر والقطاع الخاص

- 56- سيؤدي التمويل المبتكر وإشراك القطاع الخاص دوراً متزايد الأهمية في تنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر. ولسد ما يشوب التمويل من ثغرات حُددت في دورة تقديم التقارير الأخيرة وثغرات متوقعة في تقييم الاحتياجات المقبل، قد تجتذب آليات التمويل المبتكر، كالاستثمار المؤثر والسندات الخضراء والتمويل المختلط، أموالاً إضافية من مستثمرين من القطاع الخاص ومن مؤسسات مالية. وبالتوازي مع ذلك، يقدم القطاع الخاص خبرات قيمة وتقدماً تكنولوجياً وحلولاً مبتكرة للتغلب على التحديات المتعلقة بتدهور الأراضي. وفي الوقت نفسه، وبواسطة مبادرة التنوع البيولوجي من أجل الحياة ومبادرات أخرى (مثل تحدي المصادر) التي تجري بلورتها وتأييدها مع شركاء من القطاع الخاص، تشجع الآلية العالمية الشركات على اعتماد ممارسات الاستخدام المستدام للأراضي وعلى الحد من بصمتها البيئية على الأراضي والمياه. ولدى القطاع الخاص القدرة على توسيع نطاق المبادرات والمشاريع، بما يمكن من انتشار اتباع ممارسات الإدارة المستدامة للأراضي على نطاق واسع في حال توفرت مجموعة من المشاريع الجاهزة للاستثمار فيها.
- 57- وقد عملت الآلية العالمية، منذ انعقاد مؤتمر الأطراف 15، ولا تزال على اختبار الأدوات المبتكرة لخيارات التمويل المعروضة والمحددة في أبيدجان (مقايضة الديون بالطبيعة، والسندات/أرصدة الكربون، ونقل التكنولوجيا) كما عملت على تطوير مجالات أخرى مختلفة (لا سيما فيما يتعلق بالابتكارات والتكنولوجيات المالية المختلفة عما سبقها، والجفاف). وقد واصلت التعاون مع صندوق تحييد تدهور الأراضي.
- 58- وفيما يتعلق بالابتكارات والتكنولوجيات المالية الكاسحة، تجدر الإشارة إلى أن الخدمات المالية لا تزال غير متاحة لما يقرب من ثلث مجموع الأشخاص الراشدين، أو حوالي 1,7 مليار شخص، نصفهم تقريباً من النساء. وقد نُشر تقرير جديد حول هذا الموضوع بعنوان " *Financial and digital inclusion for last mile payments: Trends, sustainable land use and disruptive financial service options* " (الشمول المالي والرقمي لمدفوعات الميل الأخير: الاتجاهات والاستخدام المستدام للأراضي وخيارات الخدمات المالية الكاسحة)<sup>(10)</sup>. ويخلص التقرير إلى أن الخدمات المصرفية والمدفوعات عبر الهاتف المحمول تتيح الحصول المريح وبكفاءة يسيرة على الخدمات المالية، لا سيما في الأرياف، بينما من شأن أرصدة الكربون أن

(10) <https://www.unccd.int/resources/publications/financial-and-digital-inclusion-last-mile-payments-trends-sustainable-land>

تقدم حوافز لأصحاب الأراضي والمزارعين الذين يتبنون ممارسات الإدارة المستدامة للأراضي بغرض مكافحة تدهور الأراضي والتصحر. ويقدم التقرير أمثلة ناجحة على كيفية توسيع نطاق الحلول والتقنيات المالية المبتكرة لأجل دعم نماذج الأعمال الجديدة وتوليد منافع اقتصادية إلى جانب استعادة التربة عافيتها، والحد من تدهور الأراضي، ومنع الهجرة القسرية، وتحسين الأمن الغذائي، وحماية التنوع البيولوجي، ودعم القدرة على تحمل تغير المناخ والتغلب عليه.

## ألف - أدوات التمويل: الديون/السندات/الأرصدة من الكربون

59- ما فتئت الآلية العالمية تستكشف أدوات مبتكرة تربط بين إعادة هيكلة الديون السيادية واستصلاح الأراضي من أجل التغلب على التحديات الناشئة عن أعباء الديون التي لا تُطاق وعن تدهور البيئة. وقد أدت جائحة كوفيد-19 والتوقعات الحالية فيما يتعلق بالاقتصاد العالمي إلى ارتفاع مستويات الديون في البلدان، الأمر الذي حد بشدة من القدرة المالية على اتباع سياسات إنمائية أخرى، مثل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ومن شأن آليات من قبيل "مقايضات الديون بالطبيعة" و"السندات المربوطة بالاستدامة" و"السندات الخضراء" أن تسهم في حلقة حميدة من خفض الديون وزيادة تمويل التنمية المستدامة، ولا سيما تحقيق الغايات البيئية المتعلقة بالأراضي التي تشهد نقصاً في التمويل.

60- وقد طلبت الآلية العالمية إعداد تقرير عن هذا الموضوع، وثمة اهتمام شديد به من لُدن الأطراف في اتفاقية مكافحة التصحر<sup>(11)</sup>. وأقامت الآلية العالمية شراكة مع منظمة حفظ الطبيعة لأجل اختبار تنفيذ هذا النوع من الأدوات في بلدان مختلفة.

61- وفي الوقت نفسه، لدى سوق الكربون إمكانات كبيرة بالنسبة لدعم تخفيف آثار تغير المناخ القائم على الأراضي والتكيف معه، من شأنها أن تعود بالنفع على المزارعين ذوي الحيازات الصغيرة. ومن خلال المساهمة في سوق الكربون، يكون بإمكان مشاريع إدارة الأراضي واستعادتها توليد أرصدة من الكربون بناء على كمية ثاني أكسيد الكربون التي تحتجزها أو الانبعاثات التي تتجنب التسبب فيها. ويمكن استخدام الإيرادات المتأتية من بيع هذه الأرصدة لأجل تمويل أنشطة استصلاح الأراضي، ومن ضمنه دفع التكاليف المرتبطة بالتشجير، والأخذ بالممارسات الزراعية المستدامة، واستعادة النظم الإيكولوجية المتدهورة. وهذا تيار جديد مهم من التمويل من شأنه أن ينشئ فرصاً اقتصادية وأن يشجع الاستثمار الطويل الأجل في استعادة الأراضي والمحافظة عليها. ومع ذلك، قد تتفاوت مشاريع تعويض الكربون من حيث فعاليتها وسلامتها البيئية في سوق الكربون. وتعمل الآلية العالمية مع عدد من واضعي مشاريع الأرصدة من الكربون ومع شركاء استثماريين، يوجدون حالياً في ثلاثة بلدان، على اختبار وتنقيح عناصر نموذج الرصيد من الكربون الذي يمكنه أيضاً أن يدعم تحقيق تحييد الأراضي لفائدة الأطراف ومستخدمي الأراضي.

## باء - نقل التكنولوجيا

62- إبان انعقاد مؤتمر الأطراف 15، قدمت الآلية العالمية عرضاً بشأن إطار لنقل التكنولوجيا ضمن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر<sup>(12)</sup>. وفي سياق هذا الإطار، وبعد مشاركة مختلف الأطراف في المرفق الرابع، دخلت الآلية العالمية ومعجل الجدار الأخضر العظيم في شراكة مع مجتمع تكنولوجيا الصحراء DeserTech وهذت الأخير عبارة عن مجتمع ابتكار يشجع تطوير التكنولوجيات التي تجعل

(11) <https://www.unccd.int/resources/other/debt-land-restoration-swaps>

(12) <https://www.unccd.int/resources/other/model-framework-technology-transfer>

العيش المستدام ممكناً في المناخات القاحلة ويشجع تكييفها وتسويقها. ويوجد مقر مجتمع تكنولوجيا الصحراء DeserTech في صحراء النقب في إسرائيل، وهي بمثابة همزة الوصل ما بين رواد الأعمال والمبتكرين والمستثمرين.

63- وجمع التعاون ما بين تكنولوجيا الصحراء DeserTech وبين معجّل الجدار الأخضر العظيم في إطار الآلية العالمية ثلاثين من رواد الأعمال والمبتكرين الشباب من 11 بلداً مشاركاً في مبادرة الجدار الأخضر العظيم جنباً إلى جنب مع رواد أعمال ومبتكرين من منطقة النقب، بهدف تبيين الاحتياجات والمشاركة في التصميم والاشتراك في تحرير مقترحات لأجل حلول مبتكرة. وتألّف البرنامج، الذي استمر من كانون الأول/ديسمبر 2022 إلى حزيران/يونيه 2023، من حلقات عمل مختلفة عبر الإنترنت تم التركيز فيها على تقييم الاحتياجات وتقييم الحلول التقنية المحتملة، وحلقة عمل حضورية في إسرائيل حيث عقدت الفرق المشتركة حلقات عمل للتحرير بغرض بلورة مقترحات المشاريع. وأسفر البرنامج عن بلورة 16 من مقترحات المشاريع من 11 بلداً.

64- وبدعم من معجّل الجدار الأخضر العظيم، عرض رواد الأعمال المشاركون هذه المقترحات على مستثمرين محتملين من القطاع الخاص مهتمين بالجدار الأخضر العظيم. وتعكف الآلية العالمية وتكنولوجيا الصحراء DeserTech على تقييم نتائج هذا التعاون بهدف عرض النتائج والدروس المستفادة وتحليل نموذج نقل التكنولوجيا بحلول موعد انعقاد مؤتمر الأطراف 16.

## جيم - التعاون مع صندوق تحييد تدهور الأراضي

65- يستمر التعاون مع صندوق الاستثمار المؤثر بقيادة القطاع الخاص (صندوق تحييد تدهور الأراضي ومرفق المساعدة التقنية التابع له) ويجري توثيق عدد من الدروس المستفادة. وحتى الآن، دعم صندوق تحييد تدهور الأراضي ومرفق المساعدة التقنية ولا يزالان 20 سلسلة من سلاسل قيمة السلع الأساسية تنتوع بين البن والكاكاو والأخشاب والأرطمسيا، مع 20 شريكاً في المشاريع في 15 دولة في جميع أنحاء أمريكا اللاتينية وأفريقيا وآسيا.

66- والعديد من عمليات توسيع النطاق الناجحة المدعومة باستثمارات صندوق تحييد تدهور الأراضي ومرفق المساعدة التقنية، عبارة عن لاعبين جدد نسبياً يتبعون مناهج مبتكرة وشاملة، كالتعامل مع المزارعين من خلال مخططات المزارعين المستقلين أو توسيع نطاق أنظمة الحراثة الزراعية. ولم تصل هذه المشاريع بعد، في الغالب، إلى نقطة التعادل أو الجدوى التجارية الكاملة، وهي من ثم تتطلب مستثمراً على المدى الطويل بإمكانه الانتظار إلى أن تصبح إيجابية من حيث التدفق النقدي.

67- وغالباً ما تدر مشاريع الاستخدام التقليدي للأراضي عوائد مالية متقلبة ترتبط بما تنطوي عليه من مخاطر وتعقيد. وعادة ما تتغلب المشاريع التي يستثمر فيها صندوق تحييد تدهور الأراضي على هذا التحدي باتّباع نهج مبتكرة تجمع بين تدفقات إيرادات مختلفة (مثل المحاصيل الربعية وتمويل الكربون) وبين زيادة الغلة/الجودة على نحو مستدام وإضافة القيمة من خلال المعالجة. وغالباً ما تكون هناك حاجة إلى اتّباع نهج المناظر الطبيعية للمساعدة في إنشاء روابط أقوى بين المزارعين والمجتمع، وفي وضع خطط لاستخدام الأراضي واضحة ومتفق عليها (باتّباع نهج الموافقة الحرة والمسبقة والمستتيرة/نهج المشاركة) وتبيين الفرص السانحة لتعظيم الأثر، لا سيما فيما يتعلق باستعادة الأراضي والحفاظ عليها. وقد أظهر أنجح المشاريع اتّباع نهج المناظر الطبيعية بدرجة ما عند اختيار المناطق للزراعة فيها. ومن الأمثلة على الاستثمار في الإدارة المستدامة للأراضي تمويل الأعمال التجارية التي تسهم في التنوع



البيولوجي والتكيف، بما فيها الحراجة والزراعة المستدامتان؛ واستثمارات الهياكل الأساسية الخضراء؛ ومشاريع التخفيف من آثار تغير المناخ؛ والدفع مقابل خدمات النظام الإيكولوجي.

68- واستثمرت حتى الآن الحصة الأكبر (~ 70 في المائة) من الأموال المخصصة لصندوق تحييد تدهور المناخ ويُتوقع تخصيص الأموال المتبقية قبل نهاية عام 2023. وسيواصل صندوق تحييد تدهور الأراضي العمل إلى غاية عام 2033. ويجري استكشاف الخيارات المتاحة لفتح صندوق عتيق ثانٍ مكرس لدعم الإدارة المستدامة للأراضي بقيادة القطاع الخاص.

#### دال - التمويل المبتكر للجفاف

69- طلب مؤتمر الأطراف 14 إلى الآلية العالمية أن تحدد أدوات تمويل محتملة ومبتكرة، استناداً إلى قيمة مضافة محددة بوضوح، بغرض التصدي للجفاف، مثل منتجات التأمين والسندات والتمويل البالغ الصغر، على سبيل المثال لا الحصر، كما طلب إليها أن تتيح المعلومات والإرشادات ذات الصلة بغرض تيسير استفادة الأطراف من هذه الأدوات (المقرر 23/م أ-14). وفي هذا الصدد، كُلفت الآلية العالمية بإعداد ورقة معلومات أساسية<sup>(13)</sup> لكي ينظر فيها الفريق العامل الحكومي الدولي (2020-2022). وأُتيحت هذه الورقة في مؤتمر الأطراف 15.

70- ومنذ انعقاد مؤتمر الأطراف 15، تنكب الآلية العالمية على تفحص نماذج مبتكرين من نماذج تمويل مكافحة الجفاف. ويجري حالياً تطوير هذين النموذجين. أولاً، بالتعاون مع الشركاء التقنيين وصناعة التأمين، تستكشف تطور نماذج التأمين من الجفاف التي من شأنها أن تعود بنفع أكبر على السكان الأضعف حالياً (تمويل الميل الأخير) وعلى عافية الأرض بإدخال مؤشرات الإدارة المستدامة للأراضي كحافز أو "دفعة" لاتخاذ إجراء يقلل من التعرض للجفاف ومخاطره ويخفض الأقساط معاً في آن. وفي نهاية الأمر، ينبغي أن يسفر هذا عن نموذج أعمال قابل للتطبيق في قطاع التأمين الذي يتحول إلى الاستباق عوض توفير تغطية تفاعلية بحتة. ثانياً، ستقترح الآلية العالمية أيضاً استحداث أداة مالية لذوي المصلحة المتعددين تصمّم للتمويل المختلط من القطاعين العام والخاص لمكافحة الجفاف. وغايتها إثبات الجدوى التجارية للقطاع. والهدف المنشود من وراء إنشاء "صندوق" تحمل الجفاف والتغلب عليه هو تحويل قطاع الأمن المائي والإشراف عليه تدريجياً من قطاع عام حصري أو قطاع يموله مانحون إلى قطاع يدعمه العديد من المستثمرين، بمن فيهم مستثمرون تجاريون، مع ضالة الخسارة الأولى / رأس المال من المال العام.

#### رابعاً - استراتيجية تعبئة الموارد

71- وفقاً لما هو مطلوب في المقرر 13/م أ-15، ستجري الآلية العالمية تقييماً للاحتياجات لأجل فهم حجم الاحتياجات المالية اللازمة لتنفيذ الاتفاقية تنفيذاً كاملاً. وستجرى مشاورات للتوافق على منهجية تقييم الاحتياجات تحت رعاية الدورة 21 من دورات لجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية.

72- وبالاستناد إلى عملية تحديد الغايات الطوعية لتحييد تدهور الأراضي، بما فيها الإصدار الثاني من برنامج تحديد غايات تحييد تدهور الأراضي (LDN TSP 2.0)، وإلى الدروس المستفادة من الجهود المبذولة لأجل حشد الأموال للمشاريع والبرامج الوطنية والإقليمية، وإلى النتائج المستخلصة من التقارير

(13) [https://www.unccd.int/sites/default/files/2022-](https://www.unccd.int/sites/default/files/2022-09/IWG%20task%20group%20report%203%20Drought%20finance%20.pdf)

[.09/IWG%20task%20group%20report%203%20Drought%20finance%20.pdf](https://www.unccd.int/sites/default/files/2022-09/IWG%20task%20group%20report%203%20Drought%20finance%20.pdf)

الوطنية الأخيرة وإلى المدخلات من تقييم الاحتياجات هذا، تعكف الآلية العالمية على إعداد استراتيجية محددة زمنياً بهدف زيادة حشد الأموال لأجل دعم الأطراف في تحقيق الأهداف المتوخاة في الاتفاقية. وستقدم استراتيجية تعبئة الموارد خارطة طريق بسيطة وسهلة الاستخدام وأدلة "الكيف" التي تشرح كيفية تعبئة الموارد لتلبية احتياجات الأطراف ومساعدة البلدان في تبيين الإمكانيات المناسبة لجمع الأموال من المصادر العامة والخاصة والمحلية، ولسد أي ثغرات. وستحدد ما يمكن للأطراف القيام به كي تستعد بشكل أفضل على المستوى الوطني، من إنشاء تحالفات وربط اتصالات وطنية إلى تطوير دراسة الجدوى التجارية.

## خامساً - الاستنتاجات

73- توفر عملية تحديد غايات تحييد تدهور الأراضي أساساً متيناً لوضع خطوط أساس على الصعيد الوطني فيما يتعلق بتدهور الأراضي عن طريق استخدام أفضل البيانات المتاحة من مصادر متعددة، وتحديد غايات طوعية لتحديد تدهور الأراضي على الصعيد الوطني والتدابير ذات الصلة، وتحديد أولويات واضحة والإجراءات التي لا بد للبلدان الأطراف أن تتخذها لمواصلة التقدم نحو تحقيق تحييد تدهور الأراضي بحلول عام 2030.

74- شاركت أغلبية كبيرة من البلدان الأطراف في اتفاقية مكافحة التصحر بالفعل في هذه العملية الطوعية، لكن لا تزال هناك بلدان إما لم تشارك على الإطلاق حتى الآن، أو شاركت في البداية، ولكنها لم تستكمل بنجاح عملياتها الوطنية بسبب ظروف تختلف من بلد إلى آخر. وتواصل الآلية العالمية العمل مع الشركاء التقنيين والماليين المهتمين لأجل تعبئة الموارد ودعم البلدان في استكمال عملية تحديد أهداف تحييد تدهور الأراضي.

75- وضعت الآلية العالمية وأمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، اضطلاعاً منهما بالولاية التي أسندتها إليهما الأطراف، وأطلقنا الإصدار الثاني من برنامج تحييد تدهور الأراضي (LDN TSP 2.0) باعتباره برنامجاً من الجيل الثاني سيزود البلدان الأطراف بالدعم في اتخاذ القرارات وبالأدوات ذات الصلة لأجل تحقيق التوازن بين ما يجوزتها من الأراضي المتعافية والمنتجة بحلول عام 2030. وفي هذا السياق، يشكل الإصدار الثاني من برنامج تحييد تدهور الأراضي (LDN TSP 2.0) فرصة للبلدان المشاركة لكي تعزز غاياتها بالنسبة لتحديد تدهور الأراضي والتدابير ذات الصلة، ولكي تحسن أطرها المتكاملة لتخطيط استخدام الأراضي؛

76- فيما يخص الدعوة المتعلقة بالإصدار الثاني من برنامج تحييد تدهور الأراضي، لم تتمكن من تقديم الدعم لجميع البلدان الأطراف التي أعربت عن اهتمامها. وكما يتضح من عدد الأطراف التي تقدمت بطلبات ومن تخاوض الشركاء التقنيين والمؤسسين والماليين في المرحلة التحضيرية، يمكن زيادة عدد الأعضاء من خلال أحد نماذج الشراكة، بحيث يتجاوز البلدان الـ 18 التي تم اختيارها في البداية؛

77- قد مكن النهج البرنامجي، الذي يقدمه نموذج الشراكة، الآلية العالمية من تقديم الدعم بسرعة إلى البلدان الأطراف. وأصبحت سلسلة المشاريع قيد التطوير الآن أكثر تنوعاً وأسرع تقدماً. ويحرص مستثمرو القطاعين العام والخاص على التعاون معها في تطوير هذه السلسلة من المشاريع.

78- ستكون للنهج المبتكرة ولتخاوض القطاع الخاص من حيث سلاسل القيمة الصديقة لتحديد تدهور الأراضي وللتموليل المختلط أهمية حاسمة بالنسبة لتوسيع نطاق التنفيذ. ومن خلال العمل مع الشركاء، تستطيع الآلية العالمية استكشاف نماذج تمويل جديدة واختبارها.

## سادساً - التوصيات

79- إذ تشير إلى الولاية التي أسندتها البلدان الأطراف إلى الأمانة والآلية العالمية، على نحو ما ورد في مختلف المقررات المشار إليها في الأقسام السابقة، وإذ تضع في الاعتبار الإجراءات التي اتخذتها المؤسساتان كلتاهما لدعم العملية الطوعية لتحديد غايات تدهور الأراضي والتقدم الذي تم إحرازه باتجاه التنفيذ، والنتائج التي تم الحصول عليها من هذه الإجراءات، والاستنتاجات العديدة الواردة في هذا التقرير، فإن الأطراف التي تحضر الدورة 21 من دورات لجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية قد ترغب في النظر في التوصيات التالية وإحالتها إلى مؤتمر الأطراف لمواصلة النظر فيها:

(أ) تشجيع البلدان الأطراف المهمة التي لم تشرع و/أو لم تنته بعد من عمليات تحديد غاياتها الطوعية لتحديد تدهور الأراضي على القيام بذلك وعلى اعتماد غاياتها لتحديد تدهور الأراضي على أعلى مستوى سياسي/مؤسسي؛

(ب) الطلب إلى الآلية العالمية والأمانة، بالتعاون مع الشركاء المعنيين ورهنأ بتوفر الموارد، أن تواصل دعم بيئة تمكينية لأجل تحديد الغايات الطوعية المتعلقة بتحديد تدهور الأراضي واستعراضها وتنقيحها وكذلك التدابير ذات الصلة، ولأجل تعميم تحديد تدهور الأراضي في أطر التخطيط المتكاملة لاستخدام الأراضي على المستويات (دون الوطنية)؛

(ج) دعوة البلدان الأطراف إلى الإعراب رسمياً عن اهتمامها بالمشاركة في الإصدار الثاني من برنامج تحديد تدهور الأراضي بأن تقدم طلباتها للحصول على الدعم استجابة للدعوة على أساس العضوية المفتوحة؛

(د) الطلب إلى الآلية العالمية أن تضع في قائمة الانتظار البلدان المهمة بالمشاركة في الإصدار الثاني من برنامج تحديد تدهور الأراضي من أجل إجراء مزيد من المناقشات مع الشركاء المؤسسيين والتقنيين والماليين المعنيين الذين قد يهمهم تقديم دعم مباشر لتجاوز بلدان إضافية؛

(هـ) دعوة الشركاء المؤسسيين والتقنيين والماليين المهتمين الذين هم في موقع يسمح لهم بذلك إلى النظر في الخيارات المتاحة لتقديم الدعم المباشر لبلدان إضافية لأغراض الأنشطة المتعلقة بالإصدار الثاني من برنامج تحديد تدهور الأراضي؛

(و) تشجيع الأطراف على تقوية أو أصر التعاون بين القطاعات على المستويات دون الوطنية والوطنية والإقليمية بغية ضمان مشاركة قطاعات أخرى في المناسبات المتعلقة باتفاقية مكافحة التصحر وفي مؤتمر الأطراف، وبغية زيادة مشاركة اتفاقية مكافحة التصحر في مناسبات قطاعية أخرى وفي عمليات تخطيط الاستثمار؛

(ز) تشجيع الأطراف أيضاً على مواصلة تعزيز التنسيق الداخلي مع مراكز التنسيق الوطنية المسؤولة عن إقرار المشاريع (مثل مسؤولي التمويل والتخطيط، والمكاتب الخارجية لمرفق البيئة العالمية، والسلطات الوطنية المعينة التابعة للصندوق الأخضر للمناخ، فضلاً عن مراكز التنسيق المكرسة للتمويل الثنائي)؛

(ح) الطلب إلى الآلية العالمية وإلى الأمانة مواصلة دعم إنماء قدرات البلدان الأطراف على زيادة التنسيق بين القطاعات مع القطاعات والسياسات والخطط ذات الصلة، ولا سيما زيادة التفاوض مع مراكز التنسيق المكلفة بتمويل المشاريع (مثل التمويل والتخطيط والتنوع البيولوجي وتغير المناخ والزراعة والطاقة والمياه وتطوير البنية التحتية وإدارة مخاطر الكوارث، في جملة أمور أخرى)؛

(ط) الطلب أيضاً إلى الآلية العالمية والأمانة التفاوض أكثر مع المؤسسات التي تقدم التمويل لإعداد المشاريع وتنفيذها، مثل مصارف التنمية المتعددة الأطراف ووكالات التمويل الثنائية والمتعددة الأطراف والجهات المانحة الخيرية والقطاع الخاص؛

(ي) الطلب كذلك إلى الآلية العالمية والأمانة أن توصلنا تقوية الشراكات بغرض التعجيل بوضع مجموعة من المشاريع متوازنة جغرافياً من خلال نموذج الشراكة وإعداد مبادرات رئيسية إقليمية ومتعددة الأقطار، وبغرض تيسير تنظيم مناسبات ذات صلة لأجل حشد الموارد؛

(ك) الطلب إلى الآلية العالمية وإلى الأمانة أن تقدماً مزيداً من الآراء في نتائج العمل على تحديد الغايات وفي تطوير مجموعة المشاريع ومبادرة غابات السلام ومبادرة تمويل المشاريع، وأن تزوداً الأطراف بتحليل للدروس المستفادة من اختبار خيارات التمويل الابتكارية واستراتيجيات إخاضة القطاع الخاص؛

(ل) الطلب أيضاً إلى الآلية العالمية أن تدمج الدروس المستفادة من تحديد الغايات والآثار المترتبة عليها وتطوير مجموعة المشاريع ومبادرة غابات السلام وخيارات التمويل الابتكارية واستراتيجيات إخاضة القطاع الخاص في منهجية تقييم الاحتياجات واستراتيجية تعبئة الموارد المحددة زمنياً.

**Annex I**

[English only]

**List of countries participating in the Land Degradation Neutrality Target Setting Programme as of June 2023****Africa (Annex I)**

- 1 Algeria
- 2 Angola
- 3 Benin
- 4 Botswana
- 5 Burkina Faso
- 6 Burundi
- 7 Cabo Verde
- 8 Cameroon
- 9 Central African Republic
- 10 Chad
- 11 Comoros
- 12 Congo
- 13 Côte d'Ivoire
- 14 Democratic Republic of the Congo
- 15 Djibouti
- 16 Egypt
- 17 Equatorial Guinea
- 18 Eritrea
- 19 Eswatini
- 20 Ethiopia
- 21 Gabon
- 22 Gambia
- 23 Ghana
- 24 Guinea
- 25 Guinea Bissau
- 26 Kenya
- 27 Lesotho
- 28 Liberia
- 29 Madagascar
- 30 Malawi
- 31 Mali
- 32 Mauritania
- 33 Mauritius
- 34 Morocco
- 35 Mozambique
- 36 Namibia
- 37 Niger
- 38 Nigeria
- 39 Rwanda
- 40 Sao Tome and Principe
- 41 Senegal

---

42	Seychelles
43	Sierra Leone
44	Somalia
45	South Africa
46	South Sudan
47	Sudan
48	United Republic of Tanzania
49	Togo
50	Tunisia
51	Uganda
52	Zambia
53	Zimbabwe

**Asia (Annex II)**

54	Bangladesh
55	Bhutan
56	Cambodia
57	China
58	India
59	Indonesia
60	Iran (Islamic Republic of)
61	Iraq
62	Jordan
63	Kazakhstan
64	Kuwait
65	Kyrgyzstan
66	Lao People's Democratic Republic
67	Lebanon
68	Malaysia
69	Mongolia
70	Myanmar
71	Nauru
72	Nepal
73	Niue
74	Pakistan
75	Papua New Guinea
76	Philippines
77	Samoa
78	Sri Lanka
79	Syrian Arab Republic
80	Tajikistan
81	Thailand
82	Timor-Leste
83	Turkmenistan
84	Uzbekistan
85	Viet Nam

**Latin America and the Caribbean (Annex III)**

86	Antigua and Barbuda
----	---------------------

- 87 Argentina
- 88 Barbados
- 89 Belize
- 90 Bolivia (Plurinational State of)
- 91 Brazil
- 92 Chile
- 93 Colombia
- 94 Costa Rica
- 95 Cuba
- 96 Dominica
- 97 Dominican Republic
- 98 Ecuador
- 99 El Salvador
- 100 Grenada
- 101 Guatemala
- 102 Guyana
- 103 Haiti
- 104 Honduras
- 105 Jamaica
- 106 Mexico
- 107 Nicaragua
- 108 Panama
- 109 Paraguay
- 110 Peru
- 111 Saint Kitts and Nevis
- 112 Saint Lucia
- 113 Saint Vincent and the Grenadines
- 114 Suriname
- 115 Trinidad and Tobago
- 116 Uruguay
- 117 Venezuela (Bolivarian Republic of)

**Northern Mediterranean (Annex IV) and Central and Eastern Europe (Annex V)**

- 118 Armenia
- 119 Azerbaijan
- 120 Belarus
- 121 Bosnia and Herzegovina
- 122 Georgia
- 123 Italy
- 124 Montenegro
- 125 North Macedonia
- 126 Republic of Moldova
- 127 Russian Federation
- 128 Serbia
- 129 Turkey
- 130 Ukraine

## Annex II

[English only]

### **List of countries benefiting from Global Mechanism support for the development of transformative projects and programmes as of 15 June 2023**

#### **Africa (Annex I)**

1. Algeria (National)
2. Angola (Regional)
3. Benin (National and Regional)
4. Botswana (National and Regional)
5. Burkina Faso (Regional)
6. Burundi (National)
7. Cabo Verde (Regional)
8. Central African Republic (National)
9. Chad (National and Regional)
10. Côte d'Ivoire (Regional)
11. Eritrea (National)
12. Eswatini (National)
13. Ethiopia (National)
14. Gambia (Regional)
15. Ghana (Regional)
16. Guinea (National and Regional)
17. Guinea-Bissau (Regional)
18. Liberia (National)
19. Madagascar (National and Regional)
20. Malawi (National and Regional)
21. Mali (National and Regional)
22. Mauritania (National and Regional)
23. Mozambique (Regional)
24. Namibia (National and Regional)
25. Niger (Regional)
26. Nigeria (National)
27. Rwanda (National)
28. Senegal (National and Regional)
29. Sierra Leone (National)
30. Somalia (National)
31. South Africa (National and Regional)



- 32. Togo (National and Regional)
- 33. Tunisia (National)
- 34. Uganda (National)
- 35. United Republic of Tanzania (Regional)
- 36. Zambia (National and Regional)
- 37. Zimbabwe (National and Regional)

**Asia (Annex II)**

- 38. Bhutan (National)
- 39. India (National)
- 40. Mongolia (National)
- 41. Nepal (National)
- 42. Papua New Guinea (National)
- 43. Philippines (National)
- 44. Samoa (National and Regional)
- 45. Uzbekistan (National)
- 46. Viet Nam (National)

**Latin America and the Caribbean (Annex III)**

- 47. Barbados (Regional)
- 48. Belize (Regional)
- 49. Bolivia (Plurinational State of) (National)
- 50. Colombia (National)
- 51. Costa Rica (Regional)
- 52. Dominica (Regional)
- 53. Dominican Republic (National and Regional)
- 54. El Salvador (Regional)
- 55. Grenada (National and Regional)
- 56. Guatemala (Regional)
- 57. Guyana (Regional)
- 58. Haiti (Regional)
- 59. Honduras (Regional)
- 60. Jamaica (Regional)
- 61. Nicaragua (Regional)
- 62. Panama (Regional)
- 63. Peru (National)
- 64. Saint Kitts and Nevis (Regional)
- 65. Saint Lucia (Regional)
- 66. Saint Vincent and the Grenadines (Regional)
- 67. Suriname (Regional)

- 68. Trinidad and Tobago (Regional)
- 69. Venezuela (Bolivarian Republic of) (National)

**Northern Mediterranean (Annex IV) and Central and Eastern Europe (Annex V)**

- 70. Armenia (National)
  - 71. Belarus (National)
  - 72. Georgia (National)
  - 73. Montenegro (National)
  - 74. Turkey (National)
-